

من الأنثروبولوجيا عموما إلى أنثروبولوجيا البلاد المغاربية

أ.د. نذير معروف- أستاذ مُمَيِّز - جامعة بيكاردية- جيل فارن، فرنسا

ترجمة: أ.د. عبد الحميد بورايو - المركز الجامعي بتيبازة -

Abstract:

Anthropology is a specialty whose boundaries have always been ambiguous and whose directions has not ceased to change by taking into consideration : the context, the taste of the times and ideologies. It has a history of the following stages: 1/Romantic 2/Cantonese based on the heritage of Aristotle 3/Durkheimia 3/Colonial 4/Postcolonialism. It was dominated by 3 main orientations produced by 3 schools : French, English and American. As for Algeria in this last stage, the networks of analysis crossed from structural, functional and pervasive, and there was a context that caused the displacement of the research from the former colonial country to the colonised country. The research also sought to address the folklore phenomenon for the purpose of valuing the heritage and took the official position that there is no place except for social sciences which contribute to national construction and development and considered anthropology to be colonial . The new data of the national state, the emerging bourgeoisie, the economies of developing countries and services have become distinctive subjects of the study of anthropology.

الملخص :

تمثل الأنثروبولوجيا اختصاصا ظلت حدوده على الدوام مُلتبسَة ولم تتوقف توجهاته عن التغير بمراعاة السياق، وذوق العصر والإيديولوجيات. مرّ تاريخها بالمراحل التالية: (1) الرومنسية. (2) الكانتية المستندة على الموروث الأرسطي. (3) الدوركامية. الاستعمارية (4) ما بعد الكولونيالية. سيطرت عليها ثلاثة توجهات أساسية أنتجت ثلاث مدارس؛ الفرنسية والإنجليزية والأمريكية. بالنسبة للجزائر في هذه المرحلة الأخيرة؛ تقاطعت شبكات التحليل من بنيوية ووظيفية واتشارية، وكان هناك سياق تسبب في تهجير البحث من البلاد المُستعمرة سابقا إلى البلاد المستعمرة، كما توجه البحث إلى معالجة الظاهرة الفولكلورية بغرض تثمين التراث.. واتَّخذَ موقف رسمي يرى بأنه ليس هناك مكان إلاّ لعلوم اجتماعية تسهم في البناء الوطني والتنمية واعتُبرت الأنثروبولوجيا علما استعماريا. كما أصبحت المعطيات الجديدة للدولة الوطنية وللبورجوازيات الناشئة ولاقتصاديات الدول النامية والخدمات موضوعات مميزة للدراسة الأنثروبولوجية.

تقديم:

لن يكون تذكيرنا الموجز بدايات اختصاص ظلت حدوده على الدوام مُلتبسة ولم تتوقف توجهاته عن التغير بمراعاة السياق، وذوق العصر والإيديولوجيات. صحيح أن جميع اختصاصات العلوم الإنسانية والاجتماعية تتقاسم جميعا أو تكاد، هذا الغموض بخصوص المحتوى وهذا العجز لزوع تحدد بطريقة سيئة. هذا المصير البائس، إذا ما قورن بمصير ما يسمى بالعلوم "الدقيقة"، نجد أنه يعود إلى مسائل معرفية وصنافية معروفة، لا تتوقف صيغة اشتغاله على الإطار الأكاديمي: هناك ضوابط خارجية، تتعلق بالمحيط الاقتصادي والتقني، بالأحرى بالسوق، تؤثر خفية وعن بعد على العمليات المنطقية التي تتحكم في ضمّ الاختصاصات وتقطيعها، على محتواها وعلى مناهجها. الأمر أكثر بروزا في بعض الاختصاصات من غيرها. بخصوص العلوم الاجتماعية والإنسانية، تكون "الشفافية" المؤسساتية، وبالتالي النفعية، اختلافية، مثلا، عن اللسانيات، عن التاريخ، عن الفلسفة أو عن الجغرافيا. رغم أنه من غير المسموح التوصل إلى مراتبية باطلة للاختصاصات وفقا ل"نوعيتها وفضائلها" باعتبارها موزعة للحلول لترقية الإنسانية. هذا يتعلق بالسياقات، لأن كل اختصاص عرف فترات "السطوع والأفول": جغرافية العشرينيات كان لها حضور نبيل لما اندرجت في منظور علم البيئة البشري، لكنها عرفت، بدورها، إثر ما أصابها من بعض التلاشي (باستثناء وظيفتها البيداغوجية في النسق التربوي) منذ أن انجست منها الجيولوجيا العامة. هذه الأخيرة عرفت، بدورها، إنكارا لأهليتها وانفجرت لما نمت اختصاصات فرعية وأصبحت مستقلة بنفسها: جيولوجيو الدهر الرابع -الأقرب إلى علماء ما قبل التاريخ وعلماء الإحاثة، والذين جاءوا من علوم الطبيعة- ليس هناك ما يجمعهم مع أولئك الذين يشتغلون على الجيوفيزيكا والذين يمثل موضوعهم في فترة ما قبل الكمبرية أو الكمبرية. ما الذي يجمع في الواقع بين بنية الأديم للصفائح وتضيد الطبقات الترسبية الحديثة للحياة الحيوانية؟

لقد واصلت حركة الاختلاف هذه مسيرتها المنحصرة، بفعل قروض البحث المغربية وتحريضات مؤسساتية، في الحدود التي استقلت فيها المخابر الجامعية شيئا فشيئا عن كرم

المؤسسات العمومية والخاصة. انطبق ذلك على الإحاثة الحيوانية، مثلا، والتي هي نتاج للتوليف بين العلوم الطبيعية، الجيولوجيا وما قبل التاريخ، والتي كانت سابقا علما عالميا عرف قسطه من المجد، منذ دارون Darwin والتطوريين، يقع على المنحدر الحديث، وكان في غاية الإيجابية، علمائنا (إذا كان ينحتم التذكير بذلك)، في تفسير العالم، والإنسان اتجاه سير أصوله ومصيره، والذي لم يفوت الفرصة، عند عبوره، في منح الإحاثة البشرية معنى مشبوها حول صيغة التباينات العرقية (يأتي الكونت دو غوبينو le Comte de Gobineau في المقدمة، لكن الأقرب إلى عصرنا، هو اليسوعي ثيلارد دو شاردن Thelard de Charden)؛ غير أن هذا الصرح المتين يتداعى اليوم في احتضاره المؤكد: حافظ علم الإحاثة على موقعه السابق "الرسمي" في متحف الإنسان، لكنه لم يعد متوقفا على مصداقية لأنه أدى مهمته في الماضي، وأصبح فاقدا للموضوع. في المقابل، هناك فرع للإحاثة عديم الشأن، موصول بالجيولوجيا، سطع اليوم نجمه، يتعلق الأمر بالإحاثة المجهريّة micro-paléontologie. هذا التراجع لم يكن عديم الفائدة. فهو يوضح مخاطر "التخصّص"، بالمعنى الذي تكون فيه العوامل التي تبنيه وتهدمه هي داخلية بالنسبة للتفكير الأكاديمي، وبالتالي معرفية، وخارجية في نفس الوقت.

لم تخرق الأثروبولوجيا هذا الواقع، بل بالعكس. معرفيا، الإنسان والعلم يتطلبان علما للإنسان، مثل العرق والعلم الذين تطلبا علم الأعراق). غير أن الإنسان المرعي، عند الفهم الأولي للاختصاص، هو الإنسان في صيغته المجردة، الإنسان-الإنساني، إنسان الفلاسفة القدامى، وبدون شك إنسان جميع الفلاسفة، والمتوقع أن يكون إنسان اللاهوتيين. من حيث هذا الفهم طغى التفكير العقائدي أو التفسير الصوفي على تحري الجرد، اللصيق بالتجريبية. لم يكن "بحثا"، بالمعنى المتعارف عليه للمصطلح. فيما بعد، بالخصوص مع الملحمة الاستعمارية (نهاية القرن الثامن عشر وطيلة القرن التاسع عشر) أصبحت الأثروبولوجيا، إلى جانب علمي ما قبل التاريخ والآثار، عنصرا في ثلاثية متحف الإنسان في حاضرة الأمبراطورية الاستعمارية الفرنسية، مبرر وجوده. مثل إنشاء كل من متحف باردو بالجزائر ومتحف القاهرة تبتا أو، معالم تذكارية.

في هذا السياق، تركت أنثروبولوجيا الإنسانيين والفلاسفة مكانها لأنثروبولوجيا علميَّة، تستجيب لفضول علماء الحشريات. لهذا، فإنَّ التطابق الصنافي بين علم للإنسان anthropologie وعلم للأنسنة anthropomorphologie كان شبه تام. فاعتُبر كُحْصَلَة لاحقة للأعمال الإحاثية، التي تستند بالضرورة إلى خطوة ميدانية أمبيرقية، مُحدَّدة الموقع بدقَّة متناهية، متبوعة بمقارنات متوالية.

في الأخير سوف تتوقف الأنثروبولوجيا تدريجيًّا عن أن تكون موضوع جدالٍ عالمٍ في الصالونات الباريسية أو في إقامات القوى الاستعمارية، لكي تتخذ دلالات أكثر انقلابًا، أكثر خفَّة، حسب مدارس الفكر، وبصفة أكثر عموميَّة، حسبما يتعلق الأمر بالموروث الأوروبي، بالتالي الفرنسي، أو المدارس الأنجلو-سكسونية.

من المناسب إعادة بناء هذه التوجهات في ملاحظها الكبرى مع الإشارة، سواء إلى الاختلافات أو التشابهات في المعنى ما بين أنثروبولوجيا وإثنولوجيا، وبالأحرى بين أحد هذين الاختصاصين واختصاصات العلوم الاجتماعية الأخرى.

I- مسألة التعريفات:

استخدم مصطلح إثنولوجيا لأول مرة سنة 1878 عند شافانس Chavanes، أحد المفكرين الأخلاقيين بسويسرا. أما بخصوص "الإثنوغرافيا"، ظهر هذا المصطلح، بُعَيْدَه، حوالي 1810، عند مؤرخ ألماني اسمه ب.س. نيبوهر B.C.Niebuhr.

حتى القرن التاسع عشر، تعني الإثنولوجيا (ومرافقتها الإثنوغرافيا) في فرنسا بصفة أساسية دراسة المجتمعات البدائية من وجهة نظر وحيدة تتمثل في تصنيف الأعراق والحفريات البشرية. من المحتمل جدًّا حينئذ أن ما سُمِّي بالـ"إثنوغرافيا" يعالج مجال الإحاثة البشرية، حيث تمت إعادة التسمية باعتبارها تخصصًا أكاديميًا عُرفَ فيما بعد.

إذا ما أُلْقِيَتْ نظرةٌ إجمالية على كتب المناهج، يُلَاخِظُ اليوم تمييز بين الإثنوغرافيا، الإثنولوجيا والأنثروبولوجيا. تتطلَّب الفروق المقدَّمة بهذا الترتيب، في المدرسة الفرنسية على الأقل، درجة من التعميم المتزايد.

● في المقابل، في إنجلترا، اليوم، للأنثروبولوجيا معنى الإثنولوجيا في الفهم الفرنسي. أما بخصوص "الإثنولوجيا"، تهدف إلى إعادة تشكيل الماضي، والملاحم الثقافية الكامنة. إثنومنهجية مدرسة شيكاغو تندرج ضمن هذا الموروث.

● في الولايات المتحدة الأمريكية، تهيمن الأنثروبولوجيا الثقافية، منذ بواس Boas (القرن التاسع عشر). استمرّ هذا الموروث "الثقافوي" مع رالف لينتون Ralph Linton، المعروف أكثر في فرنسا من قبل طالبة علم النفس الاجتماعي أكثر من "أصحاب النزعة الإثنولوجية" (معنى شائع، قاعدته مفهوم الشخصية، الخ.). هناك فعلا، من منظور التقاليد الجامعية الفرنسية، يقترب كثيرا مفهوم الأنثروبولوجيا-الثقافية مع المفهوم الذي يراه ستوتزل Stuetzel في علم النفس الاجتماعي، وبالتالي علم النفس التبايني. أما بخصوص الأنثروبولوجيا الاجتماعية الأمريكية، تعالج أساسا دراسة المؤسسات واشتغالها: القرابة، الفئات العمرية، التنظيم السياسي، الخ...

● في الموروث الفرنسي، يقوم المسعى الأنثروبولوجي على:
- استخراج الشامل انطلاقا من المحلي (مفهوم العينة، الثقافة الدنيا أو، النسق الأدنى، الخ.).

- اللجوء للطريقة المقارنة، عن طريق المزج بين الإطار الإميريقي (خطوة إثنوغرافية تستند إلى جرد الملاحم، أو التفاصيل الثقافية) والشكلانية (خطوة بنوية موروثية عن اللسانيات والطوبولوجيا الرياضية)⁽¹⁾.

II- التاريخ: لبروز الأنثروبولوجيا باعتبارها علم الشمول

يخصّ هذا التاريخ الفضاء الفرنسي، سليل التقليد الدوركامبي. لا ينحصر هذا الفضاء وهذا التقليد في هذه الأثناء، في أرض فرنسا. فقد اخترقا تيارات في أمريكا وفي أوروبا. أثرا بقوة في النخبة المثقفة في المستعمرات القديمة، حتى اليوم. سيسمح تقرير قصير عن هذا الفضاء بموضعة النقاش ورهان هذا اللقاء:

أ- فترة أولى (بداية القرن التاسع عشر)، تم فهم الأنثروبولوجيا على أنها دراسة المجتمع المعين بغرض الإصلاح. يتعلق الأمر إذن بالاستجابة لحاجة إعادة تنظيم المجتمع في الإطار الجمهوري، تماشياً مع مهمة المدرسة والتعليم العمومي في بداياته: الهدف التربوي، الأخلاقي، ما نسميه اليوم المواطن- المجتمعي-بتعبيرنا اليوم- يسمو فوق المعرفة أو "الكفاءة". في نهاية القرن التاسع عشر، نعث على تقاطعات لعدة توجهات.

1- ف"الرومنسية الإثنوغرافية"⁽²⁾ التي هي من منتج المستكشفين والرحالة في القرون الماضية، استمرت في الإطار الاستعماري بنفس القدر من غرائبية الشعوب الخاضعة أو فقط تلك التي تمت زيارتها⁽³⁾.

2- ظلّ المشروع الكانتي المتعلق بأنثروبولوجيا فلسفية مُتَمَصِّمًا في المدرسة الفرنسية (دوركايم ومعاصروه، الذين هم فلاسفة قبل كل شيء ويجب ألا ننساهم). هذه المُخَصِّصَة في جوهرها تشكل سبيلاً موازياً للموضوعية الأميريكية: ترتبط بالموروث الأرسطي وتؤسس للتفكير حول الإنسان المعاصر الذي أصبح دنيوياً ("Aufklärung"). هذا السبيل الذي عبثته "أنثروبولوجية أساسية" تمت العودة إليه كثيراً من قبل إدغار موران Edgar Morin .

3- يمثل التيار الدوركامي مُخَصِّصَة للاتجاهين السابقين: يفترض في نفس الوقت معرفة بالإنسان المعاصر الذي يعيش في التعقيد وفي القسمة غير المعينة للعمل، والحاجة إلى استخلاص جوهر لاستعمال تربوي (تكوين مواطن الجمهورية على قاعدة غير طائفية، وهو المخرج الوحيد للأقليات الإثنية أو الدينية).

هذا التحري عن الإنسان الشامل الدنيوي يمزج، مع ذلك، عند دوركايم، عن طريق البحث الحدتي. تصبح الإثنولوجيا معبراً اضطرارياً للفلسفة. يُعالج هذا المعبر بمبادئتين:

أ) تاريخية، والمقصود أنه من أجل فهم النواحي المورفولوجية للإنسان المعقد (الغربي المعاصر)، لابد من العودة إلى الإنسان الأصل.

ب) جغرافية، المقصود أن عدم إمكان إرجاع آلة الزمن يُعَوِّضُ بملاحظة الإنسان البدائي، بشرط تناوله وهو في عزلة. هذه الأخيرة كانت نسبية، ما دام الشعب المالميني في أستراليا هو الأخير تاريخيا الذي تمت زيارته من قبل الحضارة الغربية (نهاية القرن الثامن عشر)، من هنا كان رمزا، وبالأحرى الأسطورة المرجعية للماليني بالنسبة للتكنولوجية المعاصرة.

4- المشروع الاستعماري: كرس الإثنولوجيا، بالمعنى الذي أصبحت فيه أقل جدلا وحيث استند موضوعها على قروض البحث التي سوف تستفيد منها. إن الإثنولوجيا - المعالجة في المخبر الطبيعية في المستعمرات - كان لها الحق في أن تكون هي البِكْرِيَّة: فهي الاختصاص الأول "العلماني"، إلى جانب التاريخ، اللذين دُرِّسَا في السوربون. وجاء كرسي علم الاجتماع حينئذ متأخرا عنها.

ب- السياق الاستعماري الجزائري يَرَأَى المنظور الثلاثي المستخلص ما بين:

- 1- فضول عالم الحشريات (أين يندرج الأهلي... ناقل الماء).
- 2- المركزية الضمنية المشكلة لشبكة القراءة، كما ظهرت عند الإثنولوجيين المستشرقين في بداية القرن العشرين: إيتيان دوتي Etienne Doutté، درمنغم Dermenghem، أ.جولي A. Joly، أ.بل، م.دسبرمييه M. Desparmet، لوفيبير Lefébure واستوبلون Estoublon، لويس ميليوپ Louis Milliot⁽⁴⁾، و روبر مونتاني (الذي اعتنى بالجزء الخاص بالمغرب الأقصى).
- 3- مركزية مُبرمِجِيَّة تتحكَّم فيها إما قروض البحث أو تكون مرتبطة مع السلطة الاستعمارية (إدارة شؤون الأهالي، في الحكومة العامة).

III- سياق التحرر من الاحتلال

أصبحت الإثنولوجيا "علما مُخْجَلًا" ترك مكانه لـ"الأنثروبولوجيا" في المستعمرات الفرنسية القديمة، فالانقلاب المفاجئ منح مكانة للأنثروبولوجيا، حتى في قطيعاتها ما بعد الكولونيالية ظلت في حضان "المدرسة الفرنسية".
هناك توجمان كيران إثنان يلاحظان في هذه الأثناء:

أ- تَوَجُّهُ نابع من نضج معرفي: كيف يمكن التمييز بين الفلسفة العامة التي هي علم "الإنسان" بامتياز و"الأنثروبولوجيا العامة" التي تصل إلى نفس النتائج، في حدود المحصلات الإمبريقية على عكس المسعى الجدالي (حلم "إدغار موران Edgar Morin"). غير أن هذا العلم للواقعة الاجتماعية الشاملة، الحلم الدوركامي (حيث "الإنثولوجيا هي الوسيلة والسوسولوجيا هي الهدف) رقاہ موس الذي وضع كراس الأعباء للاختصاصين⁽⁵⁾.

في هذه الأثناء، علم الشمول أو علم الواقعة الاجتماعية الشاملة يمرّ بمسألة المعنى: فما هو مظهر التطبيق الاجتماعي والمؤسساتي الذي يجتسد الواقعة الاجتماعية الشاملة؟ في ما يبدو يمكن لمفاتيح القراءة أن تتعدّد. سيمين في هذه الأثناء مفتاح: الاشتغال على البنيات القرابية يمكن أن يحيل على تغطية المجتمعية كصفة *sociétal ès qualité*. للوصول إلى هذه المُحَصَّلَة، يبقى التحديد الدقيق لمناهج الفحص والتأكد من جاهزية التأويلات، وبالتالي تحديد الموضوع والميدان⁽⁶⁾.

في الجزائر كما هو الحال في غيرها، تواجحت هذه المناهج وتقاطعت مثل شبكات التحليل التي تضمنتها: بنويّة، وظيفيّة، انتشارية، إذا ما لم نذكر سوى مدارس الفكر الكبرى هذه.

إنّ الرهان المعرفي إذن يتمثل في خطر الاستدلال المنطقيّ مما يدفع إلى العمل حول التصنيفات شديدة الاتساع أو السعي إلى أهداف كونية شديدة الشمول⁽⁷⁾.

ب- تَوَجُّهُ، مواز مُبَكِّراً، يقوم على تهجير البحث الإثنوغرافي في الدول المُسْتَعْمَرَة القديمة. تمت تقوية تقليد مركز حول الفولكلور، ويندرج في إطار تثمين التراث المحلي (سياق زوال الريف والاستراتيجيات المحليّة واستبدالها بمجال الخدمات...)

ت- وَجُّهُ ثالث، في الأخير، من النضج الإيديولوجي والمنهجي المرتبط طبعا بسياق زوال الاستعمار، يخصّ العالم الثالث عامة، إفريقيا بصفة خاصّة وبصفة أخصّ البلاد المغربية. نميّز فيه عدة مراحل:

1- من "الإنثولوجيا المُخجَلَة" إلى "الأنثروبولوجيا الاقتصادية" (عودة إلى ماركس):

يتعلّق الأمر بالاعتراف بضرورة "الوسيلة الإثنوغرافية" من أجل تحليل التشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية: سيكون موريس قودولي رائد في مسعى ردّ الاعتبار (أُفُقُّ، سُبُلُ ماركسيّة في الأنثروبولوجيا (ظهر عند ماسبيرو). تستوحي المقدمة نصّاً نُشرَ في المنشورات الاجتماعية في سنة 1970 تحت عنوان "حول المجتمعات ما قبل الرأسمالية" عند نفس الناشر، ماسبيرو، ظهر بعده بفترة قصيرة، من قبل نفس الكاتب "العقلانية واللاعقلانية في الاقتصاد".

في نفس الفترة عند "موطون" برز مجال مُتَنَازَعٌ عليه: "الأنثروبولوجيا الاقتصادية"⁽⁸⁾.

2- بموازاة "الأنثروبولوجيا الاقتصادية التي تُستَعْمَلُ لتحقيق الإرادة والشرعية" وفق البطاقة" (أي وفق بعض الشروط المرتبطة بالمقاربة النظرية) الإثنولوجية ذات "المعطيات الجديدة"، نثر على بصمة الحقل التاريخي (مجلة CEREM). يعود المؤرخون الماركسيون لحوض نفس المعركة المستندة إلى تفسير نصوص ماركس، فيواجهون به الميدان التاريخي للتشكيلات الاجتماعية الإفريقية، تشكيلات آسيا أو أمريكا مما يقترهم من التوصيف التاريخي للأهالي historiographie indigène (ل. فالنزي L. Valensi، ر. قاليسو R. Galissot، أ. تيراي E. Terray، أ. ب. لاتين A.P. Lentin، ج. سوريت-كانال J. Suret-Canale، س. ماياسو C. Meillassoux). لكن بصفة عامّة بالمرج بين الاقتصاد والتاريخ (حالة بعض المؤلفين الأنجلو-سكسون، وهم من القدامى وكان لهم بعض التأثيرات في البلدان المتوسطية: ك. بولاني K. Polanyi، ب. أندسون P. Andersson، س. جيرتز C. Geertz، أ. جلنر E. Gellner).

3- تلتقي المقاربتان التاريخية والاقتصادية في نفس المسألة الضمنية، مسألة ماركس: لماذا التفرد الإقطاعي في شرق أوروبا باعتبارها مستشرفة لصيغة في الإنتاج المتفرد: الرأسمالية باعتبارها تفردا ثقافيا ومؤسساتيا قبل كل شيء، لكنها أيضا تفرد مرتبط بواقعة أنها الصيغة الوحيدة للإنتاج التي تنزع للعملة ولتصبح مهيمنة... تتعلّق

المساءلة بالتعارضات (سات الإثنومركزية) بين صيغ اشتغال المجتمعات الخارج-أوروبية وشروط انبثاق أشكال التنمية البديلة الخ.

4- الخلاصة العامة، هي أنه بخلاف النزعة العالم-ثالثية النشطة المُنتجة من قِبَلِ النخبة الثقافية الغربية "المتعاطفة" مع العالم الثالث والتي تم استخدامها من قِبَلِ الإيديولوجيات الوطنية الرسمية -استمرار التناقضات الاجتماعية لهذه البلدان باعتبارها مسؤولة جزئيا عن سوء التنمية في هذه البلدان والاستمرار المتوالي لطبيعة طبقة الدولة ذات النزوع إلى "قطيعة متواطئة" مع البورجوازيات الإمبريالية ("بورجوازية تجارية ذات نزوع استعماري").

5- عبرت الجزائر الرسمية أثناء حكم بومدين، في نفس الفترة (بداية السبعينيات) في ميثاق إصلاح التعليم العالي (1971) وفي ما بعد بقليل، في الخطاب الافتتاحي للمؤتمر الرابع والعشرين لعلم الاجتماع الذي أداه وزير التعليم العالي وقتئذ، صانع إصلاحات 71: على علم الاجتماع مثل الإثنولوجيا أن يتوقف عن كونه من علوم العمّ سام. فإذا ما كانت الإثنولوجيا منذ اليوم فصاعدا منطقة محرّمة، على علم الاجتماع أن يخضع لتعديلات جدية: فكل نزوع أكاديمي (يشتهه في أنه تابع للإيديولوجيا الغربية) عليه أن يترك مكانه للنفعية والروح العملية. ليس هناك مكان إلاّ لعلوم اجتماعية تسهم في البناء الوطني والتنمية، ما سيدعم اختصاصات فرعية كانت متماشية مع ذوق العصر (حتى في فرنسا) مثل علم الاجتماع الريفي (بفعل الإصلاح الزراعي)، وعلم اجتماع العمل، وعلم الاجتماع الصناعي الخ... تعرّض البعد الثقافي حينئذٍ للتقليص الشديد بفعل الإنكار الإيديولوجي الذي كان عُرضَةً له.

لابدّ من الاعتراف بأنّ النزعة التهموية كانت مستجيبة للمناخ السائد، إذا ما حكمنا عليها من خلال توجهات البحث في سنوات السبعينيات. لقد عانى المشروع الجزائري من اللبس لأنه كان متأخرا عن الركب، على الأقل في الكواليس الرسمية ما بين حالة التقدم الحقيقي للفكر الإثنولوجي اتجاه العالم الثالث والفكرة التي ظلّت رائجة عنه. إن الدوائر

الجامعية المعنية بهذه التطورات كانت محصورة جدا في الجزائر، وهي بالإضافة إلى ذلك أكثر ضيقا عند علماء الاجتماع منها عند المؤرخين⁽⁹⁾.

IV- رهانات وآفاق

إنّ الوعي بضرورة اتخاذ مسافة نقدية بالنسبة لعلم اجتماع يتناول الراهن بصفة مباشرة، أي موسوما بالظرف السياسي والذي يكون وراء الفعل فيه الدولة، يولي كلّ عنايته بالواقعة الثقافية كُغَطَى لا يمكن تجاوزه. فالأب الأوديبي، ج.بارك J. Berque، الذي اغتلتناه لكي نُمرّر تعبير "الخصوصيات الثقافية" أُعيدَ له الاعتبار. كل ما سيجري انطلاقا من الثمانينات يشكل نوعا من الندم عن اقرار جريمة قتل الأب. ظلت الحركة متأخرة بالنسبة لجيراننا التونسيين والمغاربة لكنها تعبر على الأقل، عن إرادة في تحقيق استقلال الباحثين الجامعيين في ميدان العلوم الاجتماعية بالنسبة للحقائق الواقعية أو المباشرة التي كثيرا ما تُمنَح لها الأولوية وتحظى بالدعم المالي في نطاق "الوكالة الوطنية للبحث العلمي"، ثمّ محافظة البحث. استقلالية ذاتية مُصَاعَفَة في النهاية: اتجاه موضوع البحث الخاضع والمعين من قِبَل السلطة الوصية؛ استقلالية ذاتية بالنسبة للهيئات المعروفة كونها الفئة المدشنة للمعنى.

لا بد من القول أنّ هذه الوضعية المزدوجة، لم تُجر في السرية: فؤسسة مثل وحدة البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية عاشت هذه الوضعية من خلال ترتيب قواعد للمرافقة المؤسساتية.

هكذا فإنّ المظهر التاكثيكي يهيمن على كل جذرية لا يمكنها سوى أن تؤدّي إلى الانسداد لأنه لا بد من مراعاة بأن البحث في حاجة إلى دعم أدنى بالإمداد والمال، بدون ذلك يتيسر البحث بعيدا عن مزايدات تعكس قناعة أصحابها أكثر مما تعكس نتائج البحوث الإمبريقية.

هذا الموقف الحذر بمراعاة معنى مهمتنا والواقع السياسي في نفس الوقت سمح بالتجمع حول وحدة البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية لعدد كبير من الباحثين على

الصعيد الوطني، في زمن أصبحت فيه مراكز البحث في وضعية انكفاء على الذات وتأزّم⁽¹⁰⁾.

فالبرنامج القاعدي المعلن عنه عندئذ تمثل في مراعاة أهمية العبور ما بين الاختصاصات المتفق مع ما يميّز به مجتمعنا من ثوابت ومتواترات، بعبارة أخرى، التوجهات الثقيلة، التي تندرج سواء في زمن طويل المدة أو حقل فضاء واسع الطيف.

غير أنّ تحزّر مُعَمَّم مثل هذا، مطابق للذهنية والمعنى الشامل الذي منحه مارسيل موس Marcel Mauss للأنثروبولوجيا لدرء خطر السقوط في البديهيات التي تسمح بكلّ تعميم غير مؤسّس، لابتدء من الاعتماد على المنظور المقارن في الزمنية والتزامنية معاً.

إنّهُ منظور منفتح منذ عشرية من الزمن، مستمرٌّ ومايزال ورشّة. مع ذلك، يجب عدم التوقف عند الجزائر، لأنها كيان جيوسياسي وتراثي من نمط الدولة-الوطنية، لكنها ليست بأيّ صفة من الصفات كياناً ثقافياً، اجتماعياً، وباختصار أنثروبولوجياً.

على المقاربة المقارنة أن تتوسع على الأقلّ في البلاد المغاربية في كلّ ما يمسّ التراث الثقافي وأيضاً لابتدء من الانفتاح على العالم الواسع، بدون حدود، بخصوص جميع ما يتعلق بالحقل الاجتماعي أو السياسي مثلاً.

لأنّ كل مقارنة لا يمكن أن تجري بدون أن تتغذّى من أعمال الميدان الإمبريقية، ومن هنا لابتدء من دراسات دقيقة ومحددة المواقع تسمح باستخلاص التحليلات الأكثر دقّة. إن مصداقية دراسة أو مونوغرافيا قطاعية أو محلية لا تقاس بالتزوع إلى تضخيم التقسيم، لكن على العكس بنفاذ الملاحظة والتحليل مهما كان المجال المُعالَج.

إن كان هذا الهدف قد تحقّق هناك الكثير مما يمكن قَوْلُهُ. فتأكيد ذلك خطأً يبيّن. لكن في المقابل، في حدود ركام نقدي للتجارب، في نطاق المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية كغيره، التوقف الفاحص عند ملاءمة المقاربة الأنثروبولوجية، بمراجعة أقسامها المكوّنة لها وبمناقشة ذلك بما تمّ القيام به من تصنيفات من وجهة نظر صِنَافِيَّة (مثل تقسيم موضوعات الملتقى نفسه).

سيكون بعدئذ أمرا جيدا النظر إلى تحسن معرفتنا أكثر بمجتمعاتنا؛ وما هي النماذج الاستبدالية paradigmes التي تبدو لنا، في صياغاتها، من حيث قابليتها للتحقق من منظور البحوث الإمبريقية، على الصعيد الوطني على الأقل.

في الواقع من الأهمية القصوى للبحث الاشتغال على النماذج الاستبدالية المشتركة. فهناك منها ما هو خاص بمناخ ثقافي واحد مثلما هو الحال عندنا (البلاد المغاربية). لكن الأمر لن يكون عديم الفائدة لو أننا اتخذنا نماذج استبدالية تم الكشف عنها في مواضع أخرى ويفضل كثافة عالية للأعمال الإمبريقية القابلة للمقارنة، دون الوقوع في قدر ما المحاكاة، والشكلنة، والنزعة الباريسية وغيرها من التأتقات...

استخرجت هذه النماذج الاستبدالية وفق الموضوعات الكبرى، بالاعتداد على ما قمتُ به من تنقيحات نقدية توجد كملحق في مؤلف هنري مندراس Henri Mendres وميشيل فورسي Michel Forsé: التغيير الاجتماعي، توجهات ونماذج استبدالية⁽¹¹⁾ Le *changement social, tendances et paradigmes*.

لكن قبل تقديم اقتراح نموذجي-استبدالي لهذا الموضوع، هناك ملاحظة على قدر كبير من الأهمية تطرح نفسها، حول الشروط التي يجب أن تتوفر مسبقا لمثل هذا العمل: لاجدوى، في الواقع من أن نجد في العمل الواحد الجامع للأعمال السابقة إنقاذا للمسعى المقارن. أحمل قدرا كبيرا من الاحترام لعلوم التفسير ولقسم كبير من الباحثين في العلوم الاجتماعية ينتمون لما يسميه المنهجيون الملاحظة غير المباشرة، أي التوثيقية.

إنها أساسية بالنسبة للمؤرخ، الذي يتغذى من الأرشيف وحده تقريبا. هذا أقل صحة بالنسبة للسوسيولوجي والأنثروبولوجي: لاشك أن الأرشيف يشكل الصيغة غير القابلة للتجاوز من أجل مؤصعة بحثه بالنسبة للخلفية المعرفية الحاضرة ومن أجل تقدير توافقات ملاحظاته على الصعيد المقارن.

غير أن الأرشيف وحده غير كاف، ما عدا بالنسبة لفئة محددة قررت الاشتغال على حركة الأفكار، التغيير الاجتماعي أو حول موضوعات أخرى تقع في حركية التاريخ الاجتماعي والثقافي، مثلا.

في الواقع، تُسائلُ السوسولوجيا والأثروبولوجيا بصفة أساسية الحاضر، ولا يمكنها أبداً أن يتجاهلا الميدان. فمن أعفَى نفسه من العمل الميداني بدون مِررٍ ظاهر فعل ذلك من منطلق ازدراء الميدان أو بفعل الكسل.

في الحالتين، هناك خطأ في التقدير وإخلال بواجب المهنة. هناك سوسولوجيون أو أثروبولوجيون وضعوا مؤلفات بأكملها عن الوسط الفلاحي دون أن يحملوا أنفسهم على محاورة فلاح. آخرون أنتجوا تأليفات عالمة عن سير مجتمعاتهم، دون الرجوع حتى إلى هؤلاء الذين يشكلونها، باستثناء اللقاءات المعتادة في نطاق الوسط المهني، مما يجيل إلى "استراتيجيات تجري في الغرفة" إذا ما استعدنا تعبيراً عسكرياً.

علينا أن نتساءل على القسط المخصّص للتطبيق الميداني (حتى وإن كان هذا الأخير يتوارى أحياناً عن أعيننا، في الجزائر بالخصوص بمراعاة مرور مرحلة أصبح فيها التواصل ليس ميستراً)، بالنسبة للعمل في المكتبة، وما هو عائق بنسق اعتقاداتنا، ما يُبَيِّنُ في تقديرنا للواقع. بخصوص ازدراء الميدان، هذا من نتاج التعاليم المقدّسة اللاتينية (فرنسية وإيطالية) التي تقلل من شأن العمل الإمبريقي باعتباره يحمل شبهة النفعية أو الاستخدام السياسي، ما يفترض أن تكون فئة العقيدة والنظرية الخالصة هم مُحَصِّنِينَ ضدّ كل استعادة مؤسّساتية. إلى جانب ذلك ينضاف أن الميدان يُورثُنا في الملموس بدون موضوع.

ترتبط هذه التعاليم المقدّسة بالموروث الفلسفي للسوسولوجيا (والإثنولوجيا) الفرنسية وحيث التعليمات تكون متبعة، خاصة عبر التيار المدعو تقدّمياً للمحنة 68، التي لم تتوان عن عبور البحر الأبيض المتوسط لكي تحلّ عندنا لبعض الوقت. تعود إلى الذاكرة المقابلة وجهما لوجه الكورنيلية بين المتشبعين بالعقيدة الصلبة والمنحازين للإمبريقية.

لابدّ من تذكّر، إذا ما كانت هناك ضرورة، أنه ليس هناك فلسفة ذات مصداقية لا تعتقد في تقسيم مثل هذا. فموقف ماركس ثمين بخصوص هذا الموضوع. كنت من ناحيتي على الدوام، مع طلبتي، في مجرى جولاتنا، مردّداً لصيغة فيها تلاعب بالكلمات بغرض المحاكاة الساخرة لموقف ماركس: "من أجل تطبيق النظرية، لابدّ من نظرية التطبيق".

الإحالات

(1) أنظر مقالة مكّمة حول الشكّنة الرياضية للقرابة في:

Structures élémentaires de la parenté, de Claude Levi
Strauss, éd. Mouton

(2) تعبير لهزي لوفبر Henri Lefèbvre.

(3) مثال شارل دوفوكو وهو يعبر المغرب الأقصى في نهاية القرن التاسع عشر. أنظر
بخصوص موضوع "الإصلاح والأزمة في المغرب الأقصى في القرن التاسع عشر":
Carnets de voyage, commenté par Abdel-Ahad Sebti:
Variations autour de la Ztata, colloque, Cambridge, Université
de Harward, 1989

(4) مع ذلك، لابدّ من ملاحظة أن لويس ميليوط Louis Milliot، في كتابه "مدخل
إلى دراسة التشريع الإسلامي"، يظل على مسافة متساوية بين الإثنوغرافيا
الاستعمارية (لوفبير Lefèbure واستوبلن Estoublon) ومدرسة القانون في مدينة
الجزائر (زيس Zeys، سينيت Seignette، موراند Morand): مستندين على
السجلين الذين هما الإثنوغرافيا والقانون، إنها يندرجان في خطّ إميل لارشر Emile
Larcher (القضاء الجزائري، ج 1 و 2) لكن بعمق في التحليل وإاطالة على
"العُرف" (قوانين موروثه) فهو مُجدّد في الاتجاه الذي يشكّل فيه عمله بالنسبة للبلاد
المغربية، الحدث المدشّن لسوسيولوجيا القانون. لقد استوحى لويس ميليوط بدون
شكّ كثيرا من جاك بارك في أعماله حول بنيات ملكية الأرض في البلاد المغربية
("بنيات الأطلس الأعلى"، "محاولة في سوسيولوجيا شمال إفريقيا"، "البلاد المغربية
ما بين الحرين")، حتى وإن كان هذا الأخير لم يُنخّ للعموم.

(5) أنظر بهذا الصدد النصوص المجموعة من قبل ك.ل.ستروس C.L.Strauss في
منشورات "موطون Mouton" بعنوان: علم الاجتماع والأنثروبولوجيا.

(6) أنظر جورج قورفيتش Georges Gurvitch بخصوص مسألة التقسيم.

(7) المثال الأول: الخوولة وذرّيتها الاستبدالية عند الوظيفيين، كما هو الأمر عند البنويين.

المثال الثاني: التردّد الزمني والتزامني للعلاقة ملكية-حيازة (مسألة في أنثروبولوجية القانون).

المثال الثالث: القرابة عند الطوارق (مبالغة في الشكّنة حيث أصبح مجتمع الطوارق مُستَعْمَلاً فقط كذريعة للحاجات إلى مصداقيات نظرية.

(8) أنظر أعمال الأنثروبولوجيين الفرنسيين: ب. بوتّي P. Bonte ، وب.ب. راى P.P. Rey ، أبورجو A. Bourgeot ، ج.كوبان J. Copans ، ج.بيرنوس J. Bernus ، الخ.

(9) أنظر بهذا الصدد موضوعات مداخلات علماء الاجتماع الجزائريين في المؤتمر الرابع والعشرين لعلماء الاجتماع المنعقد في الجزائر، سنة 1974.

(10) حدث هذا للمركز المسمى قديماً مركز البحث في الأنثروبولوجيا وما قبل التاريخ والإثنولوجيا CRAPE، الذي تم تفتيته ليصبح المركز الوطني للإثنولوجيا والتاريخ CNEH، نُقلَ إلى الرئاسة واحتكّر منذ ذلك الحين البحث في التاريخ وما قبل التاريخ. بالنسبة للجانب الإحاثي Poléontologique، تكفلت به جامعة باب الزوار. بقيت فيه الآثار والنقش épigraphie (الروماني-البونيقي) وعلم النصوص القديمة paléographie (الحفر الحجريّ gravures rupestres) لما قبل التاريخ في الطاسيلي، الهقار وجبال القصور المسماة "خط الدرّى" في الأطلس الصحراوي: نُظِرَ إليه على أنه من بقايا العلم الاستعماري، وتمّ غلقه. وما هو معروف عنه أيضاً أنّ عدداً من باحثيه التجأوا إلى بعض المخابر الفرنسية، لكي لا يجدوا أنفسهم في "بطالة تقنية".

(11) COLIN, A..- 3^o Ed, 1991

